السلطة الزوجية في الأسرة الجزائرية
عوامل وانعكاسات صراع القطيعة النسوية والارتداد الرجالي

أ/أيت عيسى حسين
علم الاجتماع المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة -

تمهيد:

الأسرة مؤسسة اجتماعية توحد بين أعضائها روابط القرابة. والقرابة، كانت ولا تزال حاضرة في كل المجتمعات الإنسانية، لكن بخصائص ثقافية وبنائية ووظيفية متنوعة ومتغيرة، وبقدر كونها –بتعبير عالم اجتماع الأسرة (مصطفى بوتفنوشات) : نتاجا اجتماعيا، تعكس صورة المجتمع الذي تنتمي إليه وتتطور في إطاره[1]، فإن الأسرة السوية هي أساس الحياة الاجتماعية السوية والمجتمع المتكامل، لأن هذا الأخير إنما يكتسي وضعيته من جودة المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها ومن صلاح وفعالية الأفراد الذين قد يساهمون إما في صنع أمجاده أو نكساته. وتعتبر الأسرة بلا جدال بين الباحثين أكثر المؤسسات والأنساق الفرعية أهمية ضمن النسق الاجتماعي العام. كيف لا وهي المحضن الرئيسي للتنشئة الاجتماعية (socialisation) وضمنها تنحت الشخصية القاعدية (personnalité de base) لأفراد المجتمع، فالإنسان "ابن عوائده، كتب ابن خلدون، وماركس أرجع الصدى له خمسة قرون فيما بعد قائلا بأن الإنسان نتاج وسطه أي بيئته "[2]، ورغم كل الوسائط التربوية المستحدثة في العصر الحديث فإن الأسرة تبقى الإطار الذي تتشكل فيه المعالم الكبرى لمنظومة المعادلة الشخصية للفرد، خاصة خلال مرحلة الطفولة الحاسمة، التي عبر عن أهميتها مجازا الشاعر الإنكليزي (William Wordsworth) بقولته الشهيرة: "L'enfant est le père de l'homme".

إن المجتمع هو كل متضامن (totalité solidaire)، أو هو نسق الأنساق الاجتماعية، وإذا كانت العلاقة بين هذه الأنساق الفرعية علاقة تفاعلية جد دقيقة ومعقدة في آن واحد، فإنه من الحتمي أن أي خلل يطرأ على واحد منها سوف ينعكس سلبيا على الأنساق الفرعية الأخرى وعلى المجتمع ككل، فما بالك إذا طرأ هذا الخلل على النسق الأسري الذي يؤدي الوظائف الأكثر حيوية في الجسم المجتمعي. إن الأسرة في أي مجتمع تمثل من المنظور السوسيولوجي مكونا حيويا لا يمكن الاستغناء عنه إلا إذا أريد المخاطرة بجوهر الحياة الاجتماعية ذاتها، فالأسرة في أي مجتمع هي: " بنية اجتماعية لا يمكن لأي مجتمع إنساني أن يستغني عنها "[3]، وهذه الأهمية القصوى هي من بين المسائل القليلة المتفق عليها بين علماء الاجتماع كما صرح بذلك (بيار بورديو) في إحدى محاضراته [4].

---

[1] Boutefnouchet, Moustafa : **La Famille Algérienne - évolution et caractéristique récentes**, SNED, Alger, 1980.p 09.

[2] Megherbi ,Abdelghani : **Culture et personnalité dans la société algérienne, de Massinissa a nos jours** , ENAL – OPU , Alger , 1986. p 10.

[3] Boutefnouchet, Moustafa , op cit , p 29

[4] وقد كتب (بيار بورديو) قبل ذلك مبرزا أهمية مؤسسة الأسرة المهددة بالتفكك في مجتمعاتنا وبالزوال في الغرب:

« La famille est l'alpha et l'Omega de tout le système : groupe primaire modèle structural de tout groupement possible ; atome

وجهة التغيرات الأسرية:

لكن، وبرغم الأهمية التي تكتسيها هذه المؤسسة الاجتماعية، فإن الدراسات العلمية المعاصرة تؤكد أن الأسرة قد تحولت في العالم عامة من "مؤسسة اجتماعية" إلى مجرد "خلية اجتماعية"، وأن هذه الخلية توشك على الزوال في المجتمعات الغربية[1]؛ والكل يبدو كما لو أن الأسرة الجزائرية لم تفلت هي الأخرى من مؤثرات ووجهة عملية التغير الاجتماعي هذه، فقد طرأت عليها تحولات عديدة شملت خصائصها القيمية والوظيفية والبنائية، وهي تتسم اليوم بوضعية انتقالية بين نموذج تقليدي سائر في طريق الزوال تاركا وراءه رواسب هنا وهناك ضمن عوالم الأفكار والأشخاص والأشياء، ونموذج جديد لم تكتمل صورته ولم تتضح بعد هويته بدقة.

ويمكن أن نذكر من بين أبرز التحولات الأسرية ذات الدلالة في مجتمعنا، تراجع الأداء الوظيفي للمؤسسة الأسرية، وتخليها عن وظائفها الأصلية تدريجيا، تفكك علاقات القرابة، تغير تصورات وممارسات تقسيم العمل بين الزوجين داخل الأسرة، تراجع سلطة الضبط الاجتماعي (خاصة السلطة الأبوية)، تأخر سن الزواج، الذي يتحول تدريجيا إلى العزوف الكلي (العنوسة الاختيارية)، انخفاض معدل حجم الأسرة، ارتفاع نسبة الطلاق، انتشار نموذج الأسرة النووية المستقلة في السكن أو على الأقل المعاش، تحول الزواج من رابطة بين أسرتين إلى رابطة بين شخصين، ومن عقد ديني –اجتماعي إلى مجرد عقد إداري، تراجع السلطة الزوجية والأبوية أو على الأقل تغير تصوراتها وممارساتها... إلخ[2].

إن هذه التحولات وغيرها هي نتاج التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري ككل، المرتبطة طبعا بتأثيرات ظاهرة العولمة الثقافية والاقتصادية، لكن ثمة بعض العوامل ذات العلاقة الارتباطية الوطيدة بالأسرة، كانتشار وتبني قيم واتجاهات الاستقلالية والتحرر والفردانية والمادية، خطاب ونشاط الحركة النسوية، تزامن تدني القدرة الشرائية مع ارتفاع الطموح المادي والنزعة الاستهلاكية الشيئية، تبني مبدإ المساواة بين الجنسين الذي تعزز بتعليم وعمل المرأة وبالتالي استقلاليتها المعنوية والمادية، الذي غير مكانتها الأسرية والاجتماعية، تبني سياسات وقناعات تحديد وتنظيم النسل، إضافة إلى تطور تقسيم العمل الاجتماعي الذي أثر على الداخل الأسري، وبروز مؤسسات وتنظيمات اجتماعية بديلة وظيفيا عن الأسرة.

وإذا كان التغير الاجتماعي ككل مسؤولا عن هذه التحولات الأسرية، فإن التركيز ينبغي في نظرنا أن ينصب على المرأة باعتبارها نواة شبكة علاقات الأسرة والفاعل الأكثر تأثيرا على الحالة الأسرية وكذا لأنها بؤرة النزاعات الفكرية والسياسية التي تنظمت أمام عتبة المؤسسة الأسرية، فسواء نظرنا إلى الأسرة من منظور سوسيولوجي صراعي أم تفاعلي أم بنائي

social indissociable, qui assigne et assure a chacun de ses membres sa place, sa fonction, sa raison d'être et, en certaine façon, son être ».P,Bourdieu : **Sociologie de l'Algerie** : collection Q.S.J , Edition PUF, 1961, p 86

نقلا عن Moustafa,Boutefnouchet : op cit , p 38 p.

(1) انظر معن خليل عمر :**علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 1994م. وكذلك أحمد سالم الأحمر، **علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2004

(2) انظر أعمال الملتقى الوطني الثالث: **التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية**، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، أيام 21/20 جانفي 2004، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

وظيفي.. فإننا سوف نجد المرأة ـ خاصة الزوجة ـ هي العامل الأساسي وليس الوحيد المحرك والمنظم للواقع والظواهر الأسرية، ولهذا فإننا نعتقد أن المدخل الأكثر نجاعة لفهم وتفسير ما يجري في الأسرة أو التنبؤ بمستقبلها هو الانطلاق من دراسة المرأة، أي دراسة أوضاعها ومكانتها ومختلف التصورات والتمثلات الاجتماعية التي تحملها هي عن ذاتها وعن الأسرة والفئة الرجالية والمجتمع ككل أو تلك المتعلقة بها. وهذا العامل ينبغي أن يوظف من خلال مقاربة ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار سياق التغير الاجتماعي، فالتاريخ هو عصب علم الاجتماع بتعبير (شارل رايت ميلز).

إن ما يلاحظ أيضا هوالعلاقة الجدلية بين عوامل تلك التحولات في حد ذاتها، فهي مترابطة ومتفاعلة بحيث تشكل في علاقتها مع تلك التحولات حتمية اجتماعية عالمية تدفعنا إلى التساؤل: إلى أي نموذج تتجه الأسرة الجزائرية ؟ وما علاقة هذه التحولات بتغير مكانة المرأة في المجتمع؟ وإذا اعتبرنا التفكك الأسري –ومؤشره الأساسي المتمثل في الطلاق – أحد أخطر انعكاسات وأبعاد تلك التحولات، فكيف يمكن الربط بينه وبين تغير تصورات وممارسات المرأة للزواج والعلاقة الزوجية؟ وما طبيعة ومحددات انعكاسات هذا التغير على حظوظ الاستقرار الزواجي؟

هذا المقال هو محاولة أولية لتسليط الضوء على موضوع جزئي من خلال رؤية كلية، نسعى من خلاله إلى إبراز عوامل ومظاهر تغير موقف المرأة الجزائرية من النموذج التقليدي للسلطة الزوجية، باعتباره المبدأ المنظم لشبكة العلاقات الزوجية والأسرية والضابط لتوازن القوة، وانعكاسات ذلك على حظوظ الاستقرار الزواجي، واقتراح تفسير سوسيولوجي للنتائج العكسية (effets pervers) التي تمخضت عن هذا التغير.

إطلالة على الوضع السابق:

حينما نفحص تغير الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية، على الأقل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فإننا نلاحظ أن هذه الوضعية كانت في السابق تتسم بمجموعة عديدة من الخصائص المادية والمعنوية، لكن إذا اقتصرنا منها على تلك التي تصف وتحدد مكانتها الاجتماعية، واخترنا معياري التعليم والعمل، فإن نمطها المثالي بالمدلول الفيبيري . الذي يرتكز على السمات العامة والغالبة . يظهر على النحو التالي: امرأة غير متعلمة (أو قليلة التعليم) وماكثة في البيت (لا تمارس عملا مأجورا)، فلم تكن تحظى بتمدرس مستمر مفض إلى نيل شهادات علمية، ولم تكن تزاول عملا مأجورا . خارج إطار واجباتها الأسرية . يضمن لها دخلا مستقرا واستقلالية مادية.

إن هذين العاملين بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة، أنتجت وكانت نتاجا في آن واحد لمجتمع أبوي . ذكوري، تمخضت عنه وتمخض بدوره عن عائلة أبوية ذكورية، السلطة والنفوذ فيها محتكران من طرف الرجل . سواء باعتباره أبا أم أخا أم زوجا في مقابل امرأة سواء باعتبارها بنتا أم أختا أم زوجة . الخاضعة خضوعا شبه مطلق لكل من هذه السلطة وذلك التوزيع ضمن نظام المكانات والأدوار الاجتماعية والأسرية. إن ما يلفت الانتباه هو أن المرأة كانت، في الأعم الغالب الاستثناء يحفظ ولا يقاس عليه، متبنية ومقتنعة بهذا النموذج، بل لقد كانت حريصة على ديمومته وإعادة إنتاجه من خلال دورها المحوري في التنشئة الاجتماعية الأسرية

لأبنائها، خاصة خلال تحضير الإناث منهم للزواج، وبالتالي توريثه ونقله إلى الأجيال المقبلة[1]، إن المساهمة الفعالة للمرأة في إعادة إنتاج الشروط التربوية للسيطرة الذكورية في إطار العلاقة الزوجية وخارجها، هي نتاج قوة تأثير التنشئة الاجتماعية التي تعرضت لها أجيال من النساء قبلها، بحيث اصطبغ الخضوع بالصبغة الدينية فصار شبه مقدس، فألغى هذا العامل إرادة الثورة على الوضع التسلطي كما ألغت الأمية والتبعية المادية إمكانية ذلك، ولا غرو فكل وضع دائم هو بتعبير (بيار بورديو) نتاج عملية إدامة[2].

إذا كانت الأسرة بمنطق ولغة النظرية البنائية الوظيفية هي الخلية الأساسية للمجتمع، وكانت العلاقة الزوجية هي نواة شبكة العلاقات داخل الأسرة بمنطق ولغة النظرية التفاعلية الرمزية، فإن مبدأ السلطة الزوجية هو المبدأ الأساسي المنظم لهذه العلاقة بمنطق ولغة النظرية الصراعية. هذه السلطة (Autorité)التي يمكن تعريفها عموما بأنها علاقة غير متكافئة بين فاعلين أو أكثر، أو هي حسب (ماكس فيبر): قدرة (أ) على جعل (ب) يفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه[3]، فالسلطة نوع من أنواع القوة التي تنظم واجبات وحقوق الأفراد، تكون فعالة عندما تصدر عن أشخاص شرعيين حسب اعتقاد الأشخاص الخاضعين لها[4]، وهي تشمل ثلاثة أبعاد أساسية : القدرة على التأثير والقدرة على استخدام القوة والقدرة على اتخاذ القرارات.

لعله من المفيد تحليل مبدإ السلطة الزوجية من خلال استعراض التصورات ذات العلاقة بالجندر[5] ضمن العلاقة الزوجية المبثوثة في الثقافة الشعبية، يقول عالم النفس (Easthope. A (في دراسة له بعنوان (أسطورة الذكورة في الثقافة الشعبية) إن الأشكال والصور ومختلف التعبيرات المبثوثة في الثقافة الشعبية تسعى إلى أن تقنع الرجل بفكرة وجوب كونه رجلا على الدوام... وهو ما يجعل الرجال مضطرين إلى ضبط كل ما يهدد رجولتهم، سواء من الداخل عبر قمع أنوثتهم، أم من الخارج عبر قمع النساء ووضع حدود صارمة لتطلعاتهن[6].

انطلاقا من هذه الاعتبارات يمكننا فهم وتفسير لماذا كانت العلاقات الزوجية ضمن نموذج العائلة

---

(1) voir : Camille Lacoste – Dujardin : **Des mères contre les femmes , maternité et patriarcat au Maghreb** , BOUCHENE ,Alger, 1990.pp de 74 a 83. et Zerdoumi, Nefissa , , **Enfants d'hier – l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel algérien** , Maspero , Paris, 1970.

(2) بيار، بورديو: **السيطرة الذكورية**، ترجمة: أحمد حسان، دار العالم الثالث، القامرة، ط1، 2001م. ص 72.

(3) ريمون، بودون وفرانسوا، بوريكو: **المعجم النقدي لعلم الإجتماع**، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1986، ص 31.

(4) ميتشل، دينكن: **معجم علم الإجتماع**، ترجمة د. إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ط 2، 1986، ص138

(5) كلمة الجندر هي تعريب للمصطلح (gender) بالإنكليزية، وقد تم نحتها في بداية السبعينات من القرن الماضي من أجل التمييز بين الجنس البيولوجي للشخص (sex) وبين المحتوى النفساني الإجتماعي الثقافي لهويته الجنسية البيولوجية تلك. هذا المصطلح من أكثر المصطلحات شيوعا في الأدبيات النفس ـ اجتماعية الأجنبية.. ويترجمه بعض الباحثين العرب ب: النوع الإجتماعي، أو النوع الجنسي، أو الجنوسة. والجندر هو الوجه الإجتماعي الثقافي للإنتماء الجنسي ـ البيولوجي، ويتمثل بالمعاني التي يتضمنها انتماؤنا لجنس الذكور أو لجنس الإناث، وبالقيم والأحكام الملحقة بهذه المعاني. فالمخلوق البشري يولد ذكرا أو أنثى (في أغلب الحالات باستثناء الخنثى hermaphrodite، ومذا هو جنسه، لكن تتم تنشئته ليصبح فتى أو فتاة ومن ثم رجلا أو امرأة، ومذا هو جندره. للتعمق أكثر أنظر الدراسةالقيمة للباحثةعزة شرارة، بيضون: **الرجولة وتغير أحوال النساء ـ دراسة ميدانية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2007، ص 12.

(6) نفس المرجع السابق، ص 40.

الجزائرية التقليدية تتسم عموما بالاستقرار أو على الأقل بالديمومة مقارنة بوضعها الراهن حيث تتسم بالتوتر والتلاشي لأبسط الأسباب[1]؛ والكل يبدو كما لو أن توافق وانسجام تصورات وممارسات السلطة الزوجية لدى الزيجات آنذاك (زوج مسيطر وزوجة خاضعة) كان يضمن بنسبة كبيرة توافق العلاقات الزوجية ولو على حساب حقوق الزوجة، وهو ما يحصل غالبا؛ لكن اهتمامنا هنا يتعلق بالرابطة الزوجية أكثر منه بأحد طرفيها، لا لأن حق المرأة لا يهمنا ولكن لأسباب منهجية بحتة تتعلق بالحاجة إلى تفسير ظاهرة تلاشي أو هشاشة الرابطة الزوجية في المجتمع الجزائري حاليا، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار مبدإ السلطة المطلقة للزوج ضمن نموذج العائلة التقليدية مبدأ وظيفيا وبنائيا فعالا وإيجابيا من الناحية الموضوعية، أي مبدأ فعالا وظيفيا بغض النظر عن مدى صحته، فقد كان ينتج استقرار واستمرار الرابطة الزوجية، وبالتالي يقلص احتمالات التفكك الأسري؛ وقد كانت قوة هذا المبدإ مستمدة من تجذره في ثقافة المجتمع من دين، أعراف، عادات، تقاليد، موروث شعبي وممارسات متوارثة أبا عن جد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، كل هذه العناصر منحت لهذا الوضع دعما رمزيا[2].

وضعية المرأة تتغير، وتمثلاتها أيضا:

بعد الاستقلال حدثت تدريجيا وبشكل متسارع تغيرات وتحولات عديدة على خصائص المجتمع والأسرة والفرد الجزائريين، لعل من أبرزها وأعمقها دلالة بالنسبة إلى هذا التحليل تحسن المكانة الاجتماعية للمرأة خاصة خارج الإطار الأسري[3]، وهذا بفضل سياسة تعميم ودمقرطة التعليم، الذي أدى إلى ارتفاع حظوظ التمدرس والنجاح والتفوق التعليمي للإناث، والارتقاء الكمي والكيفي إلى مستويات متقدمة في التعليم العالي؛ وواكب تعليم المرأة ونتج عنه خروجها للعمل، ثم تطور العمل النسوي من الناحية الكمية والنوعية، وبما أن النجاح المدرسي كان يضمن

---

[1] وحيث يوجد تكتم منهجي على إحصائيات الطلاق من طرف الجهات الرسمية فيما يخص الفترة الممتدة من بداية التسعينات إلى اليوم، ما عدى ما تعلق بالعنف الأسري الذي يتم فيه التركيز على عنف الأزواج على الزوجات، فإنه يمكن الاستدلال على هذه الفروق من خلال الإحصائيات شبه الرسمية الجزئية التي تظهر في الصحافة الوطنية ومن خلال الدراسات الاكاديمية، والتي تجمع كلها على نفس التقييم، فنسبة الطلاق ترتفع باستمرار كميا ومي تقع بسرعة ولأسباب أخف ودوافع أخف أكثر فردانية كيفيا. أنظر مثلا :

– **محمد شرقي:** واقع الطلاق في ولايات الوطن – ''دراسة إحصائية مقارنة لنتائج الاحصائين الثالث والرابع ''، أعمال الملتقى الوطني الثالث، التغيرات الأسرية والتغيرات الإجتماعية، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر2، ايام 21/20 جانفي 2004، سلسلة الوصل، العدد 2 و3 (جزئين) منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، 2005.

– **صباح عياشي: الاستقرار الأسري وعلاقته بمقاييس التكافؤ والتكامل بين الزوجين في ظل مختلف التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري**، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، إشراف أ د مغربي عبد الغني، 2007-2008، ص 202

[2] تجدر الإشارة إلى متغيرين أساسيين آخرين لهما علاقة قوية وذات دلالة عميقة بالنسبة لوضعية ومكانة المرأة في مجتمعنا خلال تلك الفترة، ويتعلق الأمر بالحقوق المدنية للمرأة من جهة وبضعف ومحدودية نشاط وخطاب الحركة النسوية من جهة أخرى، ونقصد بالحقوق المدنية مختلف تعديلات القانون المدني عامة وقوانين الأحوال الشخصية خاصة التي تنظمت انطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين وكمحصلة لانتشار وفعالية نشاط وخطاب الحركة النسوية في الجزائر. هذا النشاط وتلك الحقوق لم تظهر بقوة وفعالية ولم تفتك بشكل واضح إلا بعد فتح المجال للتعددية السياسية والنشاط الجمعوي وحرية التعبير القيمي في نهاية الثمانينات، ولعل ما سرع وفعل ذلك هو الانفتاح الثقافي المزامن الفكري والقيمي بداية من البارابول ثم الأنترنت.

[3] voir les statistiques dans: **Population, société et développement en Algérie** , CENEAP , Algerie , 1997

النجاح الاجتماعي إلى حد كبير، فإن الصعود النسوي في السلم التعليمي قد رفع حظوظ افتكاكها لمناصب العمل النوعية، أي العمل ضمن مجالات ومهن وفئات اجتماعية مهنية كانت محتكرة ذكوريا وضمن مناصب ورتب عليا؛ أضف إلى ذلك عاملا ثالثا يمثل بعدا آخر بارزا وذا دلالة معتبرة ضمن هذا التحليل، وهو يتمثل في مجمل التعديلات التي طرأت على القوانين الرسمية المتعلقة بالأحوال الشخصية أو تنظيم الأسرة عامة وكذا قوانين العمل، التي استهدفت أساسا تحقيق نوع من المساواة بين الجنسين داخل الأسرة أو في إطار العلاقة الزوجية تحديدا، وبغض النظر عن مختلف الملابسات والدوافع والأطراف التي حركت باستمرار هذه التعديلات بالدعوة لها أو ضدها، فإنه يمكن اعتبارها عموما تحسينا للمكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بقضايا التعليم والعمل والزواج والطلاق. وقد لاحظت شخصيا خلال وبعد فترة إرهاصات ومخاض التعديلات التي حصلت منذ منتصف التسعينات وكذا الصراع الفكري الذي زامنها، أن الخطاب الاسلامي خلال كل تلك الفترة قد وقف موقفا دفاعيا ضد شبهة أساسية مفادها أن الإسلام يحتقر المرأة، فتحول محتوى وهدف منابره إلى نفي هذه التهمة بكل الطرق، وبخاصة من خلال إبراز كل النصوص الشرعية والممارسات التاريخية والأقوال الفقهية حتى الشاذة منها التي فيها إعلاء لمكانة المرأة وتقريرا لحريتها واستقلاليتها، إن هذا الخطاب قد ساهم من حيث لا يشعر في تسريع وتيرة السيرورة العامة لتحرير المرأة من مختلف مبررات وأسس السيطرة أو السلطة الذكورية، خاصة حينما راح لأغراض دفاعية ينزع القناع الديني عن مختلف التصورات والممارسات الاجتماعية المتعلقة بالعلاقة بين الجنسين، وبالتالي يضعف بشكل كبير تأثيرات كل ما هو عرفي أو موروث اجتماعي طالما أطُر تلك العلاقة داخل وخارج الأسرة.

إن تعليم وعمل المرأة، إضافة إلى حماية وسند تعديلات القوانين الرسمية والفتاوى الفقهية الجديدة، تمثل الأبعاد والعوامل الأساسية الثلاثة لتغير الوضعية والمكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية، تغيرا اكتسبت معه هذه الأخيرة استقلالية معنوية ومادية، أي الإرادة والإمكان الضروريين والكافيين لإحداث تغيير جوهري على مستوى كافة تصوراتها وممارساتها الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها في السابق دون مراعاة مصالحها واختياراتها الشخصية، إنها بداية القطيعة مع الخضوع المطلق لإملاءات وإكراهات مختلف تجسيدات السلطة الذكورية في المجتمع، وينطبق ما حصل على مقولة الأديب الروائي الفرنسي الشهير » (Victor Hugo) Pouvoir, vouloir, savoir, trois mots qui mènent le monde»,

ينبغي ألا ننسى أن هذه المستجدات قد تواكبت زمنيا مع ظواهر أخرى شديدة الأهمية، لعل أبرزها هو الانفتاح السلبي بمعنى التأثير باتجاه واحد للمجتمع الجزائري على النموذج الحضاري والثقافي الغربي، الذي تم في مقابل حملة ممنهجة للهيمنة الثقافية، لم تجد أمامها مجتمعا في كامل قوة مناعته القيمية ويقظته الفكرية، كما اجتمعت إذ ذاك الشروط الكفيلة بتحقق القانون الاجتماعي الخلدوني الذي يقرر أن المغلوب مولع دائما بالاقتداء بالغالب؛ وكانت المرأة بالذات الحلقة الأضعف في هذه السلسلة الضعيفة أصلا، أي الأشد تأثرا بحتمية هذا القانون الصارم، كيف لا وقد فتحت عينها على نموذج اجتماعي تشغل ضمنه المرأة مقارنة بأوضاعها هي مكانة أفضل بكثير وتحظى فيه

بكامل حقوقها، أي بالحرية والاستقلالية والمساواة والحماية التي لا تشترط الخضوع، ولعل هذا ما يفسر العلاقة الغامضة بين التغريب والحركة النسوية في مجتمعاتنا.

إن تحسن مكانة المرأة الجزائرية على النحو والأبعاد المذكورة سابقا قد أدى إلى تغير موقفها من السلطة الزوجية، لأن هذه السلطة كانت تتغذى ضمن النموذج التقليدي للعائلة الجزائرية من التبعية المعنوية والمادية للمرأة تجاه مختلف تجسيدات السلطة الذكورية وعلى رأسها الزوج، ولأن الأعراف خاصة والقوانين بدرجة أقل لم تكن تحمي المرأة بفعالية من انحرافات فهم الأزواج وتعسفهم في تطبيق مدلول منصب (رئيس العائلة) بتعبير القانون، أو (القوامة) بتعبير الشريعة، أو(الرجلة) بالتعبير المجتمعي.

تغير أعرج، المرأة معنية والرجل منسي:

لكي ندفع بهذا التحليل إلى حدود أبعد، تجدر الاشارة إلى ملاحظة مهمة جدا أثارت انتباهنا في خضم التفكير في ما يجري، وانطلاقا منها يكتسي موضوع السلطة الزوجية بعده الإشكالي وأهميته العلمية والعملية في آن واحد، فمجمل التغيرات التي يبدو أنها قدحصلت تدريجيا ولا تزال مستمرة على مستوى تصورات أو اتجاهات ومواقف المرأة الجزائرية من السلطة الزوجية لم تواكبها تغيرات مكافئة على مستوى تصورات أو اتجاهات ومواقف الرجل الجزائري منها؛ إذ بينما أحدثت المرأة شبه قطيعة مع التصورات والممارسات التقليدية، فإن الكل يبدو كما لو أن الرجل الجزائري لا يزال متمسكا بموقعه أو مركزه التقليدي ضمن العلاقة الزوجية الذي يمنحه امتياز السلطة والنفوذ شبه المطلق؛ وليس علماء النفس الاجتماعي هم من سوف يعترض عليه، لأنه إذا كانت عملية تغيير الأفراد لاتجاهاتهم ومواقفهم ترتبط عموما إما بالقناعات أو المصالح، فإننا إذن أمام شبه حتمية.

فأما بالنسبة إلى المصالح، فإنها متعارضة تماما بين هتين الفئتين الاجتماعيتين (النساء والرجال)، إذ بينما ترتقي المرأة في سلم المكاسب الاجتماعية بفضل هذا التغير، فإن الرجل يفقد بالعكس منها امتيازات لطالما تمتع بها باسم الحق المكتسب تاريخيا؛ وأما بالنسبة إلى القناعات فإن الجهود التي تنظمت من طرف الحركة النسوية الهادفة إلى تعديل أو قلب موازين القوة في المجتمع والأسرة بين الجنسين، قد ركزت في خطابها ونشاطها أساسا على استهداف المرأة، لكنها أهملت في المقابل الطرف الآخر في المعادلة إهمالا شبه كلي؛ وبالتالي فإن دافعي المصالح والقناعات اجتمعا لإحداث تغيير شبه جذري وشامل تقريبا لتصورات المرأة الجزائرية للسلطة الزوجية بينما بقيت تصورات الرجل الجزائري على حالها نسبيا لم تتغير عما كانت عليه في السابق إلا ضمن حالات نعتبرها شاذة كميا وضعيفة الدلالة كيفيا، على الأقل إلى حد تاريخ كتابة هذه الأسطر.

وقد أكد العديد من علماء الاجتماع، بعد دوركايم، مثل (R.Bastide)، والإثنو أطباء نفسانيين مثل (G. Devereux)، على التأثير التخريبي للتغير السريع على المجتمعات التقليدية[1]، وليس هذا التخريب في نظرنا سوى النتيجة الحتمية للعجز عن

[1] George. Balandier: **Sociologie des mutations** ,Anthropos, Paris, 1970, p 11.

إبداع بدائل أصيلة في ظروف التحول المفاجئ في ظل افتقاد الرؤية التغييرية الكلية.

النموذج المثالي التقليدي للسلطة الزوجية في مهب الريح:

إن التغير الاجتماعي الذي طرأ على تصورات وممارسات السلطة الزوجية لم يكن تغيرا كليا متوازنا لطرفي العلاقة الزوجية، أي الرجل والمرأة، ولم يكن مخططا أو منسقا بحيث يقدم بديلا متكاملا عن النموذج التقليدي المنظم للعلاقة الزوجية وبناء القوة ضمن العائلة، فالجهد التغييري الذي مورس على تلك التصورات والممارسات التقليدية قد ركز على المرأة بينما أهمل الرجل نسبيا، لكن أليس تغيير النساء يتطلب بالضرورة تغييرا مكافئا على المستوى الرجالي، خاصة إذا كان هذان الطرفان مطالبين بتأسيس وتسيير مؤسسة مشتركة يوما ما، هذه المؤسسة هي الأسرة.

بصفة عامة ومن دون إنكار وجود حالات مخالفة نعتبرها استثنائية، كان النموذج التقليدي للسلطة الزوجية[1] في المجتمع الجزائري يتسم بكون الزوج يحظى ويمارس سلطة شبه مطلقة على الزوجة، والزوجة خاضعة تماما لسيطرة الزوج. كان الخطاب الديني (ظاهر النصوص وتأويلاتها) والاجتماعي (المخيال والأمثال والمواقف) والقانوني (الزوج هو رئيس العائلة) يضفي الشرعية على هذه المعادلة ويعيد إنتاجها عبر مختلف التجارب الزواجية والأسرية، إضافة إلى تأثير الظروف المادية الموضوعية وتقسيم العمل وفرص التعليم بين الجنسين.

لابد من الاعتراف بأن هذا النموذج تسبب في هضم حقوق المرأة وحرمانها من حرية الرأي والاختيار، إذ وضعها تحت رحمة الزوج أو الرجل عموما (أب أو أخ)، إن شاء أكرمها وإن شاء أهانها، ولم تكن هذه الوضعية دون آثار سلبية على الاستقرار الزواجي والأسري طبعا، لكن في جوانب مميزة كالطلاق التعسفي وتعدد الزوجات الإكراهي والتزويج المبكر للبنات دون حق اختيار القرين والعنف الممارس على الزوجات بكل أشكاله. ولعل الأخطر من هذا الوضع هو الطابع الشرعي الذي يتمتع ويتمنع به، فيحرم المرأة من الإنقاذ أو حتى المساعدة ويجعل الرجل يمعن في بسط سيطرته وهو يعتقد أنه على حق ويؤدي واجبه أبا وزوجا حماية للشرف والأسرة وحماية للمجتمع الرجالي من خطر محدق قد يأتي من المجتمع النسائي إذا لم تتم السيطرة عليه منذ البداية، كل ذلك بسبب طبيعة القيم الدافعة والأفكار الموجهة التي استبطنها الرجال والنساء على حد سواء عبر عمليات التنشئة الاجتماعية الجندرية منذ الطفولة وفي مختلف مؤسسات تشكيل الشخصية. لكن المرأة الزوجة كانت تتحمل القسط الأكبر من المشكلات الأسرية، ونظرا إلى عوامل عديدة، أبرزها صدمة الطلاق، لم تكن هذه المشكلات والضغوط تتحول إلى تفكك أسري، فكانت الأسرة تستمر على حساب الزوجة، وهذا ما يجعلنا نشبه الأسرة آنذاك بالسيارة والزوجة بواقي الصدمات، واليوم بعدما استقالت المرأة من أداء هذا الدور (امتصاص الضغط) أصبحت الأسرة تتلقى الصدمات مباشرة، وهو ما قد يفسر ولو جزئيا استفحال ظاهرة التفكك الأسري في المجتمع الجزائري اليوم، ولعل هذا هو المعنى الدقيق للمثل الشعبي الجزائري القائل: "الخير امرأة والشر امرأة"، أي إن

[1] يمكن تعريفه بأنه مجموع القناعات والمبادئ والقيم الإجتماعية التي تنظم العلاقة بين الزوجين، بحيث يكون الزوج هو صاحب النفوذ والسيطرة المطلقين على زوجته وأبنائه وقد قمنا في دراسة حالية ببناء إجرائي لهذا المفهوم، أشبه ما يكون بمقياس كمي.

دور المرأة ضمن الأسرة مهم وحاسم إلى درجة أن تماسك أو تفكك الأسرة يتوقف عليها أكثر من أي فاعل آخر ضمن هذه المؤسسة.

فماذا عن النموذج الحالي للسلطة الزوجية؟ أولا لابد من القول بأن هذا النموذج لم يتضح ولم يكتمل بعد، فهو في طور التكوين، أي إننا اليوم في مرحلة انتقالية بين نموذج تقليدي واضح المعالم (بغض النظر عن سلبياته) ونموذج حديث غير مكتمل المعالم، لكن الفرق بينهما أعمق وأعقد من هذا بكثير.

عموما يتسم النموذج الحالي للسلطة الزوجية بأن الزوجة ترفض الخضوع التقليدي لسلطة الزوج، وبالمقابل فإن الزوج غير مستعد للتنازل عن سلطته التقليدية، هذا التعارض من موقفي المرأة والرجل من السلطة الزوجية، هو جزء من الإشكال وليس كله، فدوافع الزواج وبناء الأسرة أقوى من التخوف من انعكاسات هذا التناقض، وفي ظل وعي الجميع بالتغير الحاصل، وربما أيضا بمآلاته، فإن الكل يبدي ما يرضي الطرف الآخر. فمرحلة اختيار القرين والتعارف والخطبة هي مرحلة شبيهة بعملية الصيد وهي مبنية على الاستمالة والإقناع، طبعا باستخدام الطعم المناسب، وكما قال خبير العلاقات الاجتماعية (ديل كارنيجي): " أنا لا أحب الديدان لكنني أستعملها لاصطياد السمك". إن المراحل الانتقالية في حياة المجتمعات تضع أفرادها في مواقف محرجة تضطرهم إلى تبني أنماط سلوكية شبيهة بالنفاق الاجتماعي، ولعل أفضل تعبير عن حالة العلاقات الاجتماعية في ظروف مشابهة هو ما تفتقت عنه الملاحظة السوسيولوجية العميقة لعالم الاجتماع عبد الغني مغربي حينما أطلق على العلاقات الاجتماعية في المدينة عبارة: (مرقص مقنع) " un bal masqué"[1]

ويبدو أن هذه الأقنعة لها وظيفة حيوية فلو تصورنا زوال هذه الأقنعة أو استغناء الناس عنها لما حصل اقتران بين اثنين إلا نادرا، فالتصريح بالقناعات الحقيقية للطرف الآخر سوف يلغي أي احتمال ارتباط بغية الزواج. لكن بعد الزواج تسقط الأقنعة حتما.

العلاقة الزوجية أنبوب اختبار اختلال التغير الحاصل:

وفق نظرية التعقيد (لإدغار موران)، فإن الأسرة موجودة داخل الفرد الموجود بدوه فيها، ومعنى هذا أن شكل الأسرة وحالتها الصحية أو المرضية وكذا نوعية العلاقة الزوجية هي نسبيا نتاج البذور التي كان يحملها الزوجان قبل أن يجمعهما الإطار الزواجي والأسري. والعلاقة الزوجية هي في نظرنا بمثابة أنبوب الاختبار الذي يبرز من جهة الواقع المستتر لتناقضات تصورات السلطة الزوجية لدى الجنسين في المجتمع الجزائري، خاصة منهم الشباب المقبلين على الزواج أو حديثي العهد به، كما يبرز من جهة أخرى طبيعة وحجم انعكاسات هذه التناقضات على حظوظ استقرار أو توتر العلاقات الزوجية في الأسر الجزائرية حديثة التكوين، وإذا كان الطلاق سواء بإرادة الزوج أم الزوجة أم بالتراضي ليس سوى التعبير القانوني عن ذروة ذلك التوتر أو الفشل النهائي في تحقيق الاستقرار الزواجي، فإن دراسة خصائص التغير الحاصل على مستوى تصورات وممارسات السلطة الزوجية يمكنها أن تقدم لنا عناصر فكرية أساسية مكملة لإشكالية الطلاق خاصة

[1] Megherbi, Abdelghani,Op cit, p 139.

والتفكك الأسري عامة ضمن المجتمع الجزائري المعاصر.

إن غياب الإحصائيات الدقيقة حول الطلاق في الجزائر والأصح التكتم عليها من طرف الجهات الرسمية يدفعنا ويرخص لنا التركيز على دراسة العلاقة الزوجية، وبالضبط دراسة العلاقة الارتباطية بين طبيعة التغير الاجتماعي الذي أنتج تعديلات جوهرية في موقف واتجاه المرأة الجزائرية من السلطة الزوجية وبين حظوظ النجاح أو الفشل الزواجي، باعتبار أن هذا التعديل لم يصحبه أو يواكبه تعديل مكافئ على مستوى الطرف الآخر المعني مباشرة بهذه المسألة وهو فئة الرجال.

فإذا اعتبرنا الطلاق بمثابة النتيجة الحتمية لتوتر العلاقة الزوجية، فإن دراسة العلاقة الزوجية تصبح أهم من دراسة الطلاق أصلا، باعتبار أن الدراسة العلمية لجذور أو عوامل الظواهر المرضية أولى من دراسة أعراضها، لأن الطلاق بهذا المعنى يمكن اعتباره مجرد التعبير الرسمي والتجسيد القانوني لحالة العلاقة الزوجية التي وصلت إلى درجة عالية على سلم التوتر أو اللا توافق. وكذلك إذا اعتبرنا ظاهرة الطلاق من جهة وظاهرة توتر العلاقة الزوجية من جهة ثانية ظواهر متمايزة ولا علاقة ارتباطية حتمية بينهما، بمعنى أن الطلاق قد لا يكون نتاج توتر العلاقة الزوجية بالضرورة، كما أن توتر العلاقة الزوجية قد لا يؤدي بالضرورة إلى الطلاق، بينما قد يؤدي مثلا ولأسباب متنوعة إلى استمرار كئيب للزواج أو العنف المستمر أو الإهمال التربوي للأبناء أو الخيانة الزوجية أو تعدد الزوجات أو جرائم القتل... لكن اللا طلاق في حد ذاته ليس إنجازا إلا بالمعنى الضيق للنجاح الزواجي، فالزواج ومن خلاله الأسرة لا يكتسي بعده الوظيفي بالنسبة إلى المجتمع والفرد إلا بقدر اكتمال وتحقق نموذجه المثالي في الواقع، هذا الاعتبار يبرر هو الآخر التركيز على نوعية العلاقة الزوجية بدل الطلاق.

خلاصة وتوقعات:

يقول الباحث(R. Horrocks) (في كتابه : Masculinity in Crisis) إن: "الفخ الذي يجد الرجل المعاصر نفسه فيه يتمثل بكونه غير مهيإ لخسارة امتيازات مكانته وأدواره التي منحه إياها تماهيه مع الذكورة الأبوية، وهو لا يملك، في الوقت نفسه، الدافعية لتبني الأدوار الجديدة التي نجمت عن شراكته الجديدة مع النساء"[1]

هذا الفخ أو المأزق المتعلق بالرجولة الذي كشفته العديد من الدراسات الأخرى في الغرب، يمكن بل يجدر إسقاطه على تحولات أدوار ومكانة الزوج في الأسرة والعلاقة الزوجية تحديدا ضمن مجتمعنا المعاصر؛ فالشباب الذكور الذين ينتمون إلى هذا الجيل مفترق الطرق قد تلقوا تنشئة اجتماعية جندرية مبنية على أساس مبدإ التمايز والتراتبية بين الجنسين والسيطرة الذكورية، ولقد كانت هذه التنشئة تمد جذورها وتستقي شرعيتها ومنطقيتها وإمكانيتها أيضا من ذلك الكل المتضامن للثقافة الدينية والشعبية السائدة وقوانين الأحوال الشخصية السارية وكذا الظروف الاجتماعية المتمايزة للجنسين في المجتمع وكذا نظام توزيع المكانات والأدوار أو تقسيم العمل داخل وخارج الأسرة وخاصة من الوضعية الاجتماعية للمرأة، كبنت وزوجة وأم، في بعديها الثقافي التعليمي والاقتصادي المهني، لكن هؤلاء الشباب يجدون أنفسهم اليوم وهم على عتبة الزواج أمام واقع اجتماعي وثقافي واقتصادي قد تغير بشكل جذري وسريع خاصة ما تعلق منه بأوضاع ومكانة

[1] بيضون عزة شرارة، مرجع سابق، ص 31.

المرأة في المجتمع، وبالتالي رأسمالها الثقافي بمفهوم (بيار بورديو) المركب من القيم أو التصورات والاستعدادات أو القدرات، وهذه المرأة الجديدة تمثل النصف الضروري الآخر في أي مشروع زواجي.

وكأن مبدأ السلطة الزوجية الذي كان ينمو ويتأبد من خلال خصائص البيئة والظروف الاجتماعية التقليدية بالمعنى الواسع يتعرض لتهديد ناجم عن التغير الحاصل لتلك الخصائص، فهو بناء تشيد تاريخيا على أسس تتعرض للاختلال وتهدد بالتالي البناء كله للانهيار. لكن بيت القصيد أو مربط الفرس يتمثل في أن التنشئة الاجتماعية للجيل الجديد زمنيا من الذكور المعنيين بتبني وممارسة هذا المبدإ على الإناث قبل أو خارج وبعد أو في إطار العلاقة الزوجية لم تتكيف مع وجهة وسرعة ذلك التغير واستمرت في إعادة إنتاج نفس النموذج التقليدي للرجل والزوج، الذي لا يجد، وهو يتماهى مع قالبه النمطي الجندري التقليدي، لا المبررات ولا الدوافع ولا الظروف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي أنتجت في السابق التاريخي ذلك القالب وعملت على تأبيده؛ وهذا الموقف أو الوضع هو ما نقصده بعبارة المأزق أو الأزمة، أي حالة نفسية اجتماعية مرضية تتمثل في صراع بين دوافع أو قيم متعارضة، الأولى تنتمي إلى الماضي وتستمر في الحاضر عبر خطاب الثقافة الدينية والشعبية التقليدية وممارسات التنشئة الاجتماعية وتأثير الحضور الفاعل للجيل السابق من الأولياء ونشاط التيار المحافظ، أما الثاني فينتمي إلى الحاضر المتجه إلى المستقبل والناتج عن عملية التغير الاجتماعي الداخلي وتأثير القيم الثقافية والتيارات الإيديولوجية الوافدة من المجتمعات التي أحدثت ثورة في العلاقة بين الجنسين وتسعى بكل الأساليب لتنميط ثقافات شعوب العالم وفق نموذجها الذي يمكن عنونته بالمساواة المطلقة بين الجنسين في الحقوق والحريات.

ويمكن ربط هذا المأزق بصراع الأجيال أو اعتباره بعدا أساسيا في هذا الصراع، الذي يحتدم في إطار نموذج الأسرة الممتدة، لأن وجود أو حضور الأب أو الجد، أي جيله بكل ما يحمله من دلالات متعلقة بالهوية الجندرية من شأنه أن يعزز لدى الابن الزوج الارتباط والتعلق و/أو التماهي مع هويته الرجالية وتمثلاته الجندرية ويدفعه بوعي أو دونه إلى رفضه التغيير الجديد الذي يدعوه لكي يكون زوجا شريكا للزوجة لا زوجا ذا سلطة مطلقة عليها.

الزوجات يتغيرن... فما هي حال الأزواج؟ إن التفاوت والتناقض بين كل من وتيرة ووجهة التغير الاجتماعي الخاص بالمرأة الجزائرية وبين وتيرة ووجهة التغير الاجتماعي الخاص بالرجل الجزائري، هو مصدر توتر العلاقة الزوجية التي تجمع هذين النصفين في إطار واحد يتطلب حدا أدنى من التوافق أو الانسجام أو التكامل على مستوى الاتجاهات والمواقف وأنماط التفكير.

فيما يخص تصورات الرجال لما يحدث، فإن ثمة عاملين أساسيين لتفسير موقفهم مما يحدث داخل البيت النسوي، الأول هو أنهم لم يكونوا مشمولين بذلك المشروع التغييري لأحوال النساء، والثاني أنهم الأكثر تضررا على مستوى الامتيازات والمكتسبات في حال نجاح ذلك المشروع. ومعنى هذا بتعبير أكثر وضوحا أن الرجال لا يحملون لا القناعة ولا المصلحة الضروريين والكافيين ليتبنوا هذا المشروع ويساهموا فيه أو على الأقل يكونوا محايدين حياله فلا يعارضونه أو يعرقلونه.

إن كل الملاحظات تؤكد أن النساء يتغيرن بسرعة أكبر من سرعة تغير الرجال عندنا، وفي اتجاهات مختلفة أحيانا، ولذلك فإنهن تمكن من تحطيم أسوارهن والحدود التي حصرهن المجتمع فيها، وأن يقتحمن أسوار المجتمع الرجالي، بينما بقي الرجال في موقف المتفرج أو على أكثر تقدير المعارض لذلك، لكن فرديا وعلى مستويات ضيقة. إن فارق سرعة التغير والتكيف مع التغير بين الذكور والإناث في مجتمعنا قد وضع الرجال في موقف حرج، إذ إنهم لم يعوا ما يحدث لهم وحولهم بصفة جدية ومنهجية إلا متأخرين، أي بعد أن فعل التغيير مفعوله في عوالم الأفكار والأشخاص والأشياء، بحيث أصبحت موازين قوى التغيير مختلة بين إمكانات التغيير النسائية وإمكانات المحافظة الرجالية، فبالنسبة إلى مسألة العلاقة بين الجنسين في المجتمع والأسرة، فإن مشروع التغيير تقوده وتتبعه المرأة عامة أما مشروع المحافظة فيقوده ويتبعه الرجال أساسا.

فماذا يمكن أن نتوقع في المستقبل؟ بما أن متغيرات التعليم والوضعية المهنية وكذا الفئة المهنية للمرأة وكذا التحضر، هي متغيرات تعرف تطورا تصاعديا في مجتمعنا، فإن الاتجاه العام بالنسبة إلى تغير موقف المرأة من النموذج التقليدي للسلطة الزوجية هو الموقف المعارض بأشكال أكثر صراحة وتشددا، نحن نتوقع أيضا أن المرأة الجزائرية اليوم ترفض النموذج التقليدي للسلطة الزوجية حتى ولو كانت غير متعلمة ولا تعمل ولا تنتمي إلى منطقة حضرية.

إن موقف المرأة الرافض للنموذج التقليدي للسلطة الزوجية لن يواكبه تنازل مكافئ عن تبني وممارسة هذا النموذج من طرف الرجل، فالرجل الجزائري سيستمر في التمسك بالنموذج التقليدي للسلطة الزوجية حتى ولو كان متعلما وحضريا، فإذا استمر الوضع على هذه الحال فإننا نتنبأ بأن الزيجات سوف تواجه صعوبة كبيرة في الانسجام وتسيير الشؤون الأسرية، نسبة الطلاق سوف تستمر بالارتفاع بسرعة أكبر، وأن حظوظ الاستقرار والاستمرار الزواجي سوف تتناقص سنة بعد أخرى.

إذا تواصل إهمال تغيير تصورات الفئة الرجالية حيال السلطة الزوجية وغيرها من مكونات منظومة التصورات الاجتماعية الجندرية والتركيز فقط على الفئة النسائية، فإننا نتوقع أن التباعد بل التضاد بين تصورات كل من المرأة والرجل الجزائريين سوف يزداد شدة حجما وخطورة من حيث انعكاساته، فكلما ازدادت شدة هذا التناقض ارتفع احتمال حصول التوتر ضمن العلاقات الزوجية بسبب الخلافات المتكررة التي يثيرها،ذلك التوتر الذي يقف –حاليا ومستقبلا –من وراء أغلبية حالات الطلاق كميا وأكثرها دلالة على التفكك الأسري كميا.

نتوقع أن يصبح من الصعب جدا على أغلبية الشباب من الجنسين إيجاد واختيار قرين ينسجم معهم في طريقة التفكير المتعلقة بالعلاقة الزوجية والحياة الأسرية؛ وسترتفع نسبة الزيجات المحبطة حيال نوعية العلاقة الزوجية والحياة الأسرية، وسوف ينتشر شعور عام بالتخوف من الفشل الزواجي والتشاؤم بالنسبة إلى استمرار العلاقة الزوجية، مما ينتج عنه بروز نفور عام من الزواج، وتفشي ظاهرة تأخر سن الزواج أي العزوبة والعنوسة الاختيارية ظاهريا والقهرية في العمق، ويحتمل أيضا الوصول إلى ذروة الأزمة الأسرية ببروز اتجاهات رافضة للزواج أساسا وظهور أشكال جديدة للزواج كبدائل وظيفية وبنيوية مرضية.

كل هذه النتائج المتوقعة مرتبطة بمقدماتها، فإذا تم علاج العوامل الأساسية يمكن تفادي الانعكاسات المفترضة أو على الأقل التخفيف منها.